

إصرار على الاستقرار

واستطرد البلاغ إلى تطبيق المبادئ الستة قاتبا بأن الدولتين تتمسكان بالنظر اللاتي من مقترحيهما أي أنهما تعبران على طلب الإدارة العولية للملاحة في القناة وفقا لقرار الممول الثماني عشرة ، إلا إذا عرضت الحكومة المصرية عرضا يلي تلك المقترحات ، ويتطوى على ضمانات لا تقل عنها الرأ وفوة .

وأضاف المسئولون من البريطانيين أن المقترحات على القناة أن تتلصق مع مصر ما لم تعرض عرضا محددة لحل المشكلة ، وأن بريطانيا وفرنسا (وقد وحدتا سياستيهما في باريس) لا تلويان التفكير عرض جديد عن مصر زمتا لا حد له ، فإن الوقت فسق . وإذا لم تعرض مصر هذا العرض الجديد يصبح الحال جديدة وخطرة جدا .

وجه تطيب هؤلاء المسئولون الر ما صرح به لدى الاستئذ على مسيري مدير مكتب السيد الرئيس للشؤون السياسية من أن مصر قدمت المقترحات المناسبة الفعالة يوم ١٠ سبتمبر الماضي ، وهي المقترحات الخاصة بتعديل معاهدة القسطنطينية أو استبدال معاهدة جديدة بها ، وتحديد رسوم الملاحة ، ومشروعات الإصلاح للقناة .

فيعني الإصرار على أن تقدم مصر مقترحات جديدة ؟ بل ما معنى التهديد بالانتزاع من المفاوضات قبل تقديمها والقول بأن عدم تقديمها يعني إلى حال جديدة خطيرة جدا ؟

هل المطالبة بتقديم عرض جديد براد منه الوقوف على الجهد الذي قد ترعى مصر بالتصايباتيه في اجابة الممول الثلاث التي طلبتها ان كان هذا هو العرض فارجعوا إلى المبادئ الستة نظريهم ما ترعى به وما لا ترعى . هذه المبادئ الستة هي التي ترى الحل المثلى عليها يكفل التوفيق بين سيادتنا القومية وبين المصالح للشروط التي نقر بها للدول التي نمر سلطانها في قناتنا . إلى هذا الحد نذهب ولن نتخطاه شيئا واحدا .

هل العرض من هذه المطالبة ارغما المتطرفين الذين اخلوا على حكومتهم في كلتا الدولتين مناصرة الحكومة الامريكينة في معالجة الموقف بالمفاوضة ، فهما يفتيان اليوم قطع الطريق على هذه المفاوضات بالقرار المقبضات في سبيلها أو بوضع شروط لدخولها همتا لضمان ان مصر لن ترضاها ابدا ؟

الآن نتعلق الكلمة التي ادلى بها في نيويورك مدير مكتب السيد الرئيس للشؤون السياسية ان قرار السياسة الداخلية في كثر من بريطانيا وفرنسا هي التي تعضد المشكلة ، ولولا هذه السياسة لكان حلها هينا .

وهما يكن من حينه لعلت بريطانيا وفرنسا فالتيجة لنا واحدة ، هي ان الدولتين تنهجان سبيلا جديدا في استقرازياتنا ، والاستقرار ليس بجديد علينا . والا كان لم يستطع ان يحولنا عن موقنا وهو في شغوانه ، ونحن وحدها في الحركة لا تصرف ما يكون من تايد الرأي العالي لغضبتنا ، فهيهات ان يؤثر هيتا اليوم ونحن نطوى الحركة والرأي العالي معنا .

السلسلة متصلة الحلقات ... أعلن رئيس الحكومة البريطانية ، ومجلس الأمن يوصي بالتطوى في المبادئ الستة ، ان استخدام القوة ما زال وسيلة لحل الأزمة لدخل في حساب بريطانيا .

وأعقبه دالاس بصديقته الاخيرة وهو إلى التحول بين مصر وهيئة المتطفين من القناة ، قائلا بان تجيب هذه الجمعية رسوم المرور على ان تدفع إلى مصر نصيبا عادلا منها .

وأس طع علينا البلاغ الرسمي عن الاجتياح البريطاني الفرنسي الذي طعد في العاصمة الفرنسية ، فحرب على التلصق نفسها التي استكرنا روحها القوية ، بل استكرنا ما تطوى عليه من سوء النية .

يظلم من هذا البلاغ ان بريطانيا وفرنسا تعبران على المطالبة بمقتضيات الشطر الاول من الاقتراح الذي قدمناه لمجلس الأمن . والشطر الاول همتا هو المبادئ الستة التي تجرى على أساسها المفاوضات القليلة . وهذه المبادئ الستة ارغما مصر كما ارغما همتا ، ولم يطور من مصر ما يمل على انها عدلت عن قبولها المفاوضات على أي من المبادئ الستة . همتا معنى اصرار بريطانيا وفرنسا على المطالبة بمقتضياتها ؟

المعنى بريطانيا وفرنسا وفرنسا هي اسبهما لان مبعوثي الاوساط المصرية قد بدأت تعارض هذه المقترحات ، فهما تزوم الممولتين ، ولم تطي إلا أربعة أيام على القرار المبادئ الستة . وى هذا الإجماع في تلك المطالبة . ولكن متى وكيف انكرت مصر همتا ؟

كان ظاهرا ان الاتفاق على المبادئ لا يعني اننا لم يتم الاتفاق على معنى كل منها . فكان اول ما خشيتنا ان يؤول خصومتنا هذه المبادئ على ما يرقبون ، وليس لنا من ضمان الحسن التفسير إلا حسن النية . لذلك رأينا طيبها ان يبادر أولو الرأي منا بإعلان التاويل الصحيح لكل من المبادئ الستة ، التاويل الذي يكفل للمفاوضة فعاليتها القامولة . وزادنا حرصا على الدفاع عن تاويلنا ان رأينا المسئولين في دول الغرب الثلاث يعيلون إلى تاويل متصنف خاطيء لهذه المبادئ أو بعضها ، ولا سيما إليها الخاص بعزل القناة عن السياسة .

وقد حدد وزير خارجيتنا معناه ان صرح في جلسة علنية لمجلس الأمن بان عزل القناة عن السياسة يتاني على الفصل وجه عن طريق اتفاق دولي يؤكد معاهدة ١٨٨٨ أو بحددها ، ويتجاوز الحدود الرسمية في هذه المساعدة يترتب عليه تفكيك البندا التالي من المبادئ الستة ، وهو الخاص بالسيادة القومية . ولا فرق فان عزل القناة عن السياسة لا يمكن ان يكون معناه إلا « تعيد » الملاحة في القناة على ما ارادته معاهدة القسطنطينية . ولا يجوز ان يظن هنا « التعيد » إلى منع مصر من استخدام حق لها من حقوق السيادة ولا انقلاب « التعيد » لونا من التحويل أو الاستعمار المشترك الذي لن تليه مصر على أية صورة من صورته في مفاوضة أو غير مفاوضة .